الفايز ، سلمان القضاة ، عطاالله المجالي) . وعند عودتهم (بعد التوسط) « اقترح احد النواب تأجيل البحث لجلسة اخرى فقال الرئيس لنصوت على ذلك ، اي على تأجيل البحث ، وتمت عملية التصويت ففشل اقتراح التأجيل بأكثرية جلها من الاعيان [المعينين تعيينا] بينما انقسم المجلس الى قسمين وهكذا اعتبر فشل اقتراح التأجيل موافقة على اقتراح الضم »(١٠٦). وتعتبر هذه الحادثة ذات دلالة خاصة فمجلس النواب الاردني لم يصوت على قرار الضم ، وتمكن ابو الهدى من تمرير هذا القرار بالشكل الذي سلف . وقد نص قرار الضم على ما يلي :

« تأكيدا لثقة الامة واعترافا بما لحضرة صاحب الجلالة عبدالله بن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الاماني القومية ، واستنادا الى حق تقرير المصير ، والى واقع ضفتي الاردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي يقرر مجلس الامة الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في ٧ رجب ١٣٦٩ الموافق ٢٤ نيسان ١٩٥٠ ويعلن ما يأتي :

اولا : تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي المملكة الاردنية الهاشمية وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين المعظم ، وذلك على اساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا .

ثانيا : تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الاماني القومية العربية والتعاون العربي والعدالة الدولية .

ثالثا : رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الامة بهيئتيه الاعيان والنواب الممثل لضفتي الاردن الى حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي .

رابعا : اعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه الى الدول العربية الشقيقة والدول الاجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية »(١٠٧).

وهكذا اكتملت الصيغة « الدستورية » من اجراءات الضم ، بعد ان وقعها الملك في اليوم نفسه .

عود على بدء

كانت تلك خاتمة فترة ابتدأت بقرار التقسيم في العام ١٩٤٧ واستطاعت بريطانيه ان تنفذ القرار باداة اردنية وبذلك ابقت نفوذها من خلال الكيان الاردني والاسرة الهاشمية على جزء من فلسطين بجانب اسرائيل . وقد اوضح وزير الدولة البريطاني في مجلس العموم (١٩٥٠/٤/٢٧) ان « حكومة جلالته قررت ان تعترف رسميا بهذه الوحدة [بين الضفتين] وهي تغتنم هذه المناسبة لتعلن انها تعتبر مواد المعاهدة البريطانية ــ الاردنية للعام ١٩٤٨ منطبقة على جميع المنطقة التي شملتها الوحدة »(١٠٨). وقد اكدت بريطانيه اعترافها بالضم بمذكرة رسمية موجهة الى وزير الخارجية الاردني اعادت فيه تصريحها « بأنها تعتبر نصوص معاهدة الصداقة البريطانية ــ الاردنية لسنة ١٩٤٨ شاملة لجميع المناطق الداخلة في نطاق ذلك التوحيد » واعتبرت فيها حدود الاردن هي الخطوط المبينة في اتفاقية الهدنة الموقعة بين الاردن واسرائيل في ١٩٤٩/٤/٣ ، كما بينت المذكرة ان الحكومة البريطانية لا تعترف بسيادة المملكة الاردنية على منطقة القدس « ومع ذلك فهي تعترف بأن الاردن تمارس سلطة فعلية في الجزء الذي تحتله »، كذلك اشارت المذكرة الى ان الحكومة البريطانية « لا تنوي طلب اقامة قواعد حربية زمن السلم في ذلك القسم من فلسطين الذي توحد الان مع المملكة الاردنية »(١٠٩).